

زعيم الرفيق

مُحَمَّد عَبْدُ الْكَرِيمِ الْخَطَّابِي



تأليف

محمد عيسى

مطابع دار الكتاب
الدار البيضاء

محمد عبد الكريم والمغرب المستقل

عند ما علم محمد عبد الكريم ان الوطنيين المغاربة قبلوا التفاوض مع فرنسا سنة 1956 في «ايكس ليبان» اعلن عن استيائه من هذه المفاوضات التي «لا يتمخض عنها الا منح استقلال صوري للمغرب» حسب رايه ، واعتبر ان الزعماء المغاربة لم يكونوا اوفياء لميثاق تحرير المغرب العربي .

وما ان استقل المغرب وعاد جلالة الملك العظيم محمد الخامس وعائلته الى ارض الوطن حتى سأل عن احوال محمد عبد الكريم وارسل عدة مبعوثين يطلبون منه الرجوع الى المغرب بعد ما استقل وتحرر من الاستعمار . ففضل محمد عبد الكريم واخوه البقاء في مصر وعاد بعض ابناء الزعيم الريفى وابناء عمه وابناء اخيه الى وطنهم . فاشتغل عبد السلام الخطابي وابن عمه ضابطين في القوات الملكية المسلحة ، وتقلد رشيد الخطابي ابن شقيق الزعيم الريفى منصب قنصل المغرب العام في دمشق ثم قائم بالاعمال في باكستان . وجاء سنة 1959 الدكتور عمر الخطابي ابن عبد السلام الخطابي عم محمد عبد الكريم واشتغل في مستشفى القنيطرة . وقد فتح بعد ذلك عيادة في هذه المدينة تعتبر من انجح العيادات في المغرب . وقد اصبح يلعب دورا في السياسة المغربية ، واخذت الصحف الفرنسية تتحدث سنة 1968 عن نشاطه السياسى . وان بعض افراد آل الخطابي يعيشون اليوم في القاهرة وبعضهم يعيش في المغرب . وقد تزوجت احدى



كريمات الزعيم الريفي بآبن بوجيبار وهي تعيش اليوم مع زوجها في مدينة الدار البيضاء .

وخصص لمحمد عبد الكريم من الميزانية المغربية راتب شهري اعترافا للخدمات الجليلة التي اداها للوطن وذلك الى اواخر سنة 1962 (I).

وما ان استقل المغرب حتى عرف بعد بضع سنوات اضطرابات في الريف وقد نتج ذلك عن قرار الحكومة المغربية لدمج شمال البلاد بجنوبها . ويقول : (دوجلاس آي اشفورد) في هذا الموضوع في كتابه «التطورات السياسية في المملكة المغربية» : «تعتبر تجربة الاندماج مع الشمال هامة لا اذا نظرنا اليها كمشكلة تواجه اعادة تنظيم الادارة فحسب ، بل ايضا كنسب قيام الثورات في الشمال في اواخر 1958 . ان الاضطرابات التي وقعت في اواخر عام 1958 ترجع الى نقاط الضعف في الادارة الريفية والى قيام الحركة الشعبية ، وكذلك فانها كانت الى حد ما نتيجة للادارة المعقدة وللصعوبات في الاتصال برجال القبائل . وكانت الحكومة على معرفة تامة بمخاطر التأخير في اقامة علاقات اقوى بين البادية والعاصمة . غير ان الحكومة كان ينقصها المال والتخطيط ، وقد قررت تنفيذ سلسلة من الاجراءات الشديدة باحراز الاسلحة . ووضعت عقوبات شديدة تفرضها المحاكم العسكرية لحيازة السلاح بدون ترخيص . وفي هذه الظروف كانت مستودعات الطعام لدى القبائل على وشك ان ينضب معينها خلال الصيف ، حتى ان مناطق عديدة كانت على حافة المجاعات بحلول الخريف . وكان عزل بعض رجال ادارة البادية يصيب الموظف بسبب فساد او بسبب عدم كفاءته .

وقد وقع اول حادث في اجدير عند ما قرر زعماء الحركة الشعبية ان ينقلوا جثة عباس ، قائد جيش التحرير الذي قتل غيلة ، الى قبر تذكاري في جبال «الغزناية» الواقعة شمال فاس . وتدخلت السلطات

(I) تقول شخصية مغربية في الحكومة ان هذا الراتب لا زال يمنح لعائلة الخطابي .

وكان اول تدخل مباشر لجلالة الملك ان اذاع نداء من اجل النظام باللهجة البربرية المحلية اثناء التحرى الذى كان يجريه احمد اليزيدى . وقد استقبل جلالة الملك بعثة كبيرة من رجال قبائل الريف ، فأبدوا استيائهم من اعمال الجور التى كان يرتكبها رجال الادارة المحليون ، وابدوا سخطهم لقلّة تعيين عدد من افراد قبائلهم فى الوظائف . فوعدهم جلالة الملك بأن جميع المظالم سيجرى اصلاحها ، وان جميع الحقوق المشروعة سوف تتحقق . وطلب منهم ان يعودوا الى قبائلهم فى هدوء وبدون خوف وان ينقلوا الى اخوانهم قلق جلالته الابوى ، وان يبلغوهم بأن يعود كل الى قريته لانه اصدر تعليماته بأن لا يمس احد بسوء .

وقام عبد الرحمن انكاي مدير الديوان الملكى بتحقيق رسمى ثان تناول دراسة المظالم التى يشكو منها 900 شخص فى اقليم تازة والناصور والحسيمة . ونقلت نتائج تحريات عبد الرحمن انكاي الى جلالة الملك فى اوائل شهر ديسمبر . وكان ذلك علامة انتهاء فترة الاضطراب وبداية فترة من الهدوء النسبى لا سيما وان احرضان والدكتور الخطيب قد اطلق سراحهما . وجاء فى التقرير ان الصعوبات فى اقليم تازة كان لها «مظهر سياسى» . اما ولايتا الحسيمة والناصور فان اضطرابا اشد خطرا قام فيهما نتيجة ادماجهما بالجنوب وبسبب اخطاء موظفى ادارة البادية . وهذا التقرير تعليق رسمى واضح للغاية لمشكلة انشاء نظام سياسى وطنى فى مكانه فيه سلسلة كبيرة من الفوارق الاجتماعية . وقد صرح ناطق بلسان القصر الملكى ان الشعب ، ولا سيما فى الناصور والحسيمة ، قد شعر بأن «فوائد الاستقلال لم توزع على ابنائه بنفس المقدار الذى ناله اهل المنطقة الجنوبية» . وقد اتهم رجال القبائل ابتداء من الشيخ حتى الحاكم بسوء التصرف .

وقد كان رجال القبائل والفلاحون على اتفاق تام بأن الاداريين المحليين قد اخفقوا فى كسب ثقة الشعب وتفهم المشكلات المحلية . وهذا يعزز التقارير القائلة بأن كثيرين من الاداريين قد ارسلوا الى المناطق دون ان تكون لهم اية معرفة باللهجة المحلية البربرية او بالعادات . وقد الح التقرير على الحاجة الى الاداريين «الامناء العاديين» الذين يفهمون رجال القبائل

المحلية فى هذا الموضوع ولكنها اهينت ، فالقى القبض على احرضان والدكتور الخطيب من رجال الحركة الشعبية . ولم تقم الحكومة بأعمال ابعد من هذا ، غير ان القاء القبض على زعماء الحركة الشعبية نتج عنه قيام اثنين من نقباء الحركة بثورات صغيرة معتمدة على عصابات من رجال القبائل المسلحين ، فقاد ابن الميلودى جماعة بالقرب من ولما ، وقاد موحا اوحمو عصابة اخرى فى منطقة تاهلة حيث تنزل قبيلة «بنى وراين» وكان رد الفعل الحكومى لهاتين الجماعتين موضحا بأن الحكومة قد بدأت تولى مسألة اعادة النظام اهمية خاصة . فأرسلت جنود القوات الملكية المسلحة فى الحال لتطويق قوى ابن الميلودى ونزع سلاحه . وقد اعادت الحكومة النظام بسرعة الى منطقة ولما ، وعلى النقيض من ذلك لم تتدخل سريعا فى منطقة تاهلة ، وقد استمر العصيان فى هذه المنطقة بعض الوقت من سنة 1959 .

وخلال هذه الفترة ، كانت هناك علامات تشير على ان اضطرابا سيقع فى الاقاليم الشمالية اى الحسيمة والناصور وتازة . وقد استرابت الحكومة من ان تدخلا اسبانيا قائما فى السر ، من المراكز التى تحتلها اسبانيا على الساحل . ومضى الحاج احمد بلافريج رئيس الحكومة ووزير خارجيتها الى حد جعله يتذمر رسميا من امداد الثوار فى الشمال بالسلاح . وقام الدليل الثابت على هذا فيما بعد . وقد خول احمد اليزيدى وزير الدفاع الوطنى الصلاحيات المدنية الكاملة والعسكرية ايضا ، فى ثلاثة اقاليم ، وقام باجراء التحريات فيها . ان مراكز السلطة وحدها ، اظهرت ان الادارة المحلية كانت ضعيفة . وقد صرحت صحيفة «العلم» بأنه كانت هناك مشاكل اعماق فى المنطقة تتعلق «بالنظام الاجتماعى والادارى فيها» . وهكذا عينت الحكومة ضابطا من اصل ريفى حاكما على مدينة تازة . ومع ذلك انتشرت المقاومة السلبية على نطاق واسع ، فهجرت القرى ، واغلقت الطرقات ، ونهبت مكاتب حزب الاستقلال . فكان التوتر فى الريف اخطر بكثير من المناوشات التى وقعت مع عصابات الحركة الشعبية .

والمنتمين الى نفس منطقتهم اذا كان ذلك بالامكان . وجاء الاعتراف صريحا بأن السنوات الثلاث الاولى للاستقلال قد تركت لدى القبائل شعورا بأنهم «لم يكونوا مشتركين فى الادارة العامة للبلاد» . وقد حث التقرير «الوزراء ووكلاء الوزارات او الموظفين التالين لهم مباشرة فى الرتبة بتكرار زيارة المنطقة وان يتصلوا اتصالا مباشرا بالجمهور» . ومن بين الاقتراحات التى قدمتها البعثات القبلية ، «ضرورة ان يغادر الموظفون المحليون مكاتبهم ويحاولوا ايجاد حلول محلية ما امكنهم ذلك» . وقد ختم التحقيق «بالطلب الى موظفى الادارة المحلية ان يتركوا الانتماء الى الاحزاب» ، وأوصى الاحزاب السياسية «بأن تتوقف عن التدخل فى الادارة او فى مسائل القضاء» .

وقد استمرت العصابات فى اعمالها فى منطقة الريف ، وهددت بقطع الجزء الشرقى من البلاد عن الرباط . فقام جلالة الملك بتوجيه نداء اخير الى القبائل «لتتوقف عن المقاومة السلبية وان تعود الى قراها» ، وقد بقيت المنطقة الشرقية القصوى حول الناضور هادئة ، غير ان المقاومة استمرت حيث بقى زعماء القبائل الاقوياء نشطين . واستمر اقشوش وهو قائد سابق بجيش التحرير يقود قبيلة «كزناية» ، وعلن ان احمد امزيان كان يقود «بنى ورياغل» ، وبقى موحا اوحمو فى المخبأ الجبلى عند قبيلة «بنى وراين» . وهذا جعل المنطقة المحيطة بالحسيمة النقطة التى تركزت فيها الثورة وحيث بقى الصنهاجى .

فى هذه الظروف اسس الملك العظيم محمد الخامس «حكومة شعبية» برئاسة عبد الله ابراهيم لمواجهة الحالة فى البلاد بالحلول التى تستحقها . وقد اتصل عبد الله ابراهيم بالثوار واقنعهم بأن مطالب القبائل سوف تجد الحلول فى القريب العاجل ، وقال لهم «ان الثورة التى دخلوا فيها لا تمثل شيئا بالنسبة لتطور الشعب المغربى الذى اخذ يبني المستقبل بقيادة ملكه العظيم» .

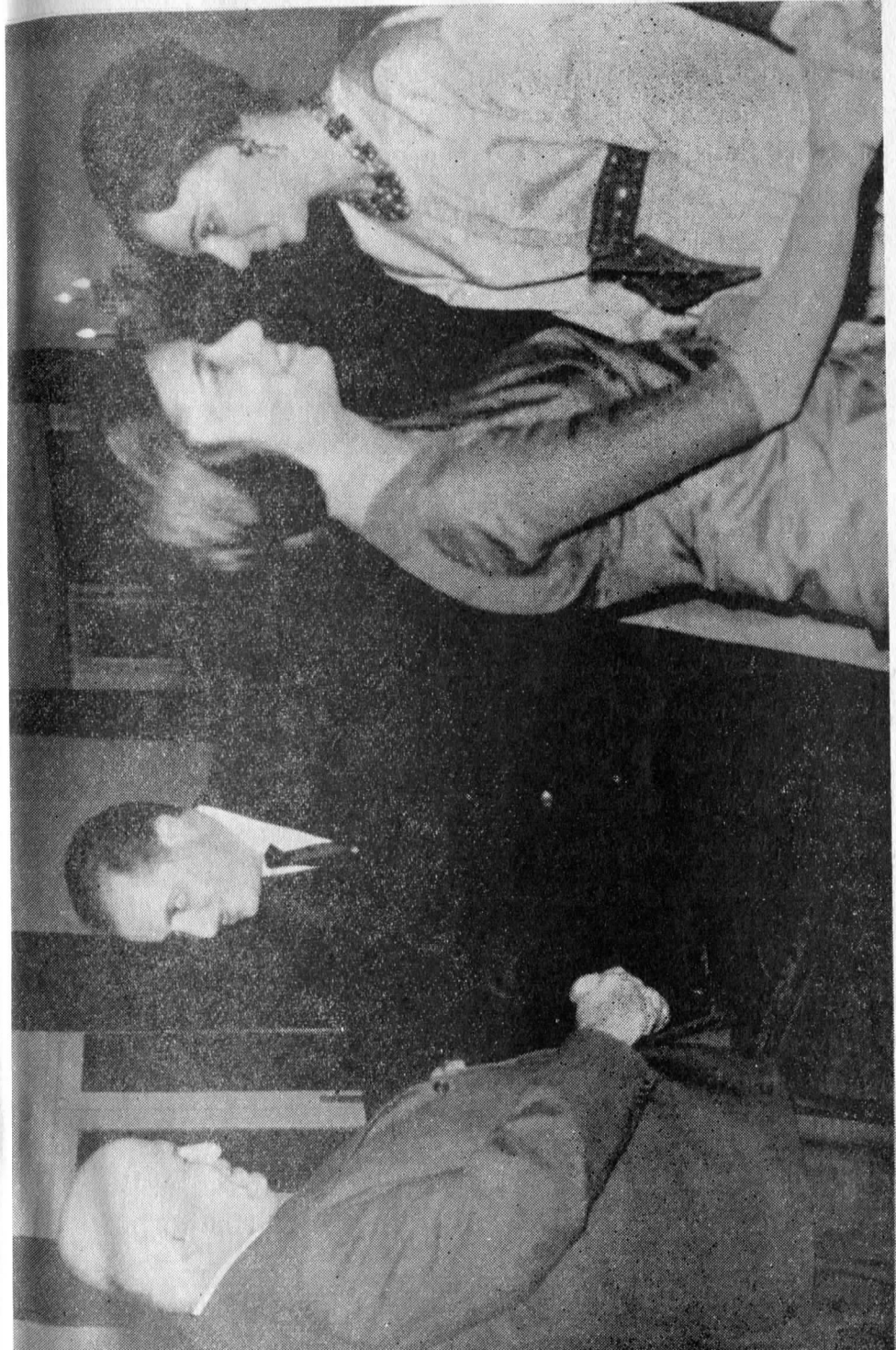
وقد بدا الثوار عملياتهم فى يناير 1959 بقصد الاستيلاء على ميناء الحسيمة الذى كانت تحاصره القبائل النائرة ولا تحميه القوات المسلحة الملكية . فقاد ولى العهد مولاي الحسن حملة من عشرين الف جندي من

الجيش الملكى لاختضاع الثوار . وقد قام الدليل خلال الحملة على ان السلطات الاسبانية قد تأمرت مع زعماء الثوار وامتد بعض رجالهم بالسلاح . واستطاع الجيش الملكى ان يبعد اى تدخل اجنبى واسع وان يؤمن ميناء الحسيمة . وفى اواخر يناير 1959 بدأت العمليات لتأسيس مراكز الجيش فى المنطقة المضطربة وللقاء القبض على الزعميين النشيطين محا اوحمو واقشوش .

وتقابل مع محمد عبد الكريم جميع الشخصيات المغربية التى كانت تزور القاهرة ، مع الحاج احمد بلافريج رئيس الحكومة ووزير الخارجية ، والدكتور الخطيب ، والمحجوب بن الصديق ، والطيب بن بوعزة ، وبالحسن الوراني ، والمهدى بن بركة ، وآخرين .. وكانت جميع هذه الشخصيات تتحدث مع الزعيم المغربى وتطلب منه الرجوع الى المغرب ، فكان يجيبها بأنه «لا يعود الى المغرب الا اذا غادر التراب المغربى آخر جندي اجنبى» . وقد كان يزوره كثير من زعماء المغرب العربى والعالم العربى ليعرفوا مواقفه فى بعض الامور . فكان يدلى لهم بتصريحات هاجم فيها القادة التونسيين لكونهم قبلوا التفاوض مع فرنسا على اساس الاستقلال الداخلى ، وهاجم الحكومة الجزائرية المؤقتة لكونها قبلت المفاوضة مع فرنسا فى «ايفيان» ، واعتبر ان الثورة المسلحة فى افريقيا الشمالية كلها هى الوسيلة الوحيدة التى يمكن بها تحرير المغرب العربى . وانتقد جوانب من نظام الثورة فى مصر . وكانت جميع هذه المواقف تثير ردود فعل وانتقادات ضد محمد عبد الكريم .

ولما كان عبد الله ابراهيم رئيسا للحكومة المغربية ، اهتم بمصالح الزعيم محمد عبد الكريم فى الريف . فقد كانت الحكومة الاسبانية قد صادرت سنة 1926 جميع املاك محمد عبد الكريم وافراد عائلته ، وكان استرجاع هذه الاملاك قد وضع عدة مشاكل من الناحية العملية والقانونية . فأعيدت بعض الاملاك من الاراضى الى الزعيم الريفى وعائلته ، ولم تسترجع الى آل الخطايبى بيوتهم التى ظلت مستعملة مراكز ادارية (I) .

(I) علمت هذا الامر الغريب من احد اصدقاء آل الخطايبى .



وفى يوليو 1959 لما سافر عبد الله ابراهيم الى القاهرة ، جاء محمد عبد الكريم لزيارته فى بيت سفارة المغرب ، ثم زاره عبد الله ابراهيم فى بيته وتحادث معه طويلا حول الاحداث التى كان بطلا لها فى الريف . واقام عبد الخالق الطريس سفير المغرب اذ ذاك فى الجمهورية العربية حفلة شاي على شرف عبد الله ابراهيم ، فحضرها محمد عبد الكريم وجاء معه جميع افراد عائلته الرجال من شقيقه الى ابنائهما وابناء عمهما . وقد حضر هذه الحفلة ايضا الزعيم الكوبى «شى كيفارا» واعضاء الوفد الكوبى الذين كانوا يقومون بزيارة للجمهورية العربية المتحدة .

وفى شهر فبراير 1960 قام الملك العظيم محمد الخامس بزيارة الى الدول العربية وجاء الى القاهرة ، حيث تقابل مع الزعيم المغربى واكد له اعتراف المغرب ملكا وحكومة وشعبا بالجميل بأعمال البطولة التى قام بها لتحرير البلاد من السيطرة الاستعمارية ، وتحادث معه طويلا حول ايام الكفاح . كما زار الامير مولاى عبد الله الزعيم المغربى الذى زار بدوره محمد الخامس . ولما توفى هذا الاخير فى فبراير 1961 بعث محمد عبد الكريم الخطابى برقية الى جلالة الملك الحسن الثانى يقدم فيها التعازى الحارة للعائلة المالكة المغربية .

وقد اهتمت حكومات صاحب الجلالة بشؤون الريف وبنيت المستوصفات والمدارس فى كثير من القرى واسست شبكة من الاوتيلات فى المدن الرئيسية فى الريف : فى الشاون وفى كتامة وفى الحسيمة وفى الناظور ، حتى تزدهر المنطقة من الناحية السياحية . وتم فتح «طريق الوحدة» وترصيفه ليربط المغرب الجنوبى بالمناطق الجبلية فى المغرب الشمالى ، وقد تحقق هذا المشروع بتشجيع من الملك العظيم محمد الخامس ومبادرة من الزعيم المغربى المهدي بن بركة باسم حزب الاستقلال . وقد شارك آلاف الشباب المغربى فى الاشغال بقيادة ولى العهد مولاى الحسن الذى اشتغل بضعة ايام فى هذه الطريق .

كما تم بناء سد مشرع قليلة على نهر ملوية فى ضواحي الناظور .

ان السلطات الاسبانية الاستعمارية لم تهتم بتنمية هذه المنطقة خلال عهد الحماية وتركتها فى الحالة التى كانت عليها فى اليوم الذى جاءت فيه الى شمال المغرب . ان الريف منطقة جبلية فقيرة ، وان الدخل الزراعى العام لهذه المنطقة قد تم تقديره سنة 1963 بـ 122 مليون من الدراهم ، وقدر الدخل الزراعى المتوسط لكل عائلة زراعية سنة 1963 بما فى ذلك الاستهلاك الذاتى بـ 625 مليون درهم ، وقدر الاستهلاك الغير زراعى بـ 150 درهما ، وهذه الارقام اذا جمعت يصل الدخل العام المتوسط الى 775 درهم . اى ما يعادل 155 درهما لكل عائلة زراعية وهو قدر يجعل عائلة من خمسة اوسنة افراد تعيش فى مستوى عيش كثير الانخفاض .

فى المزروعات السنوية ، فان الريف ينتج الحبوب من قمح وشعير وذرة، وهى تشغل المساحات الاكثر اهمية . وان الانتاج فى هذه الاراضى لا يتعدى خمسة قناطر فى الهكتار بصفة عامة . وفى الاراضى المسقية القليلة توجد 3.600.000 شجرة زيتون تغطى 36 هكتارا و5,200,000 شجرة تين تغطى 26 هكتارا ، والعنب يغطى 10 آلاف هكتار ، وشجرة اللوز تغطى ثلاثة آلاف هكتار . وان الزراعة السرية والاكثر ربحا هى زراعة «الحشيش» المعروف بـ «الكيف» فى المغرب ، فان اثنين ونصف او ثلاثة فى المائة من العائلات فى الريف الغربى تعيش من هذه الزراعة .

وفىما يخص البهائم فان عدد المعز 620.000 ، وعدد الاكباش 480.000 والبقر 314.000 ، ولا توجد مناطق كافية لتغذية هذه الماشية .

وان كثيرا من المساحات فى الريف تغطيها الغابات . فان هناك 280.000 هكتار من الاشجار المتشابهة ، وان شجر الفلين يغطى 130.000 هكتار تقريبا ، وشجر العرعار 630.000 هكتار ، وعلى 1.300 متر فوق سطح البحر توجد 24.000 هكتار من شجر الارز .

وان فى الريف خمسة مدن تساهم صناعتها وتجارتها قليلا فى تنمية المنطقة من الناحية الاقتصادية . وان الرواتب الغير الزراعية يأخذها اصحابها من الاوراش العمومية ومن اشغال حكومية اخرى ومن التجارة الصغيرة

ومن الصناعة التقليدية . وان البطالة تمس خمسين فى المائة من الرجال فى الريف الغربى . وان المشكل الاساسى لهذه المنطقة هو قرض الاراضى السريع ، وصغر المزارع ، والوسائل التقنية البدائية ، والضغط الديمغرافى، فنتج عن ذلك كله رواتب منخفضة تنقص باستمرار .

ويسعى المسؤولون المغاربة اليوم لتكون المزارع تتوفر على مساحة هكتارين ونصف ، ولكن الجميع متفق على ان ثلاثة ارباع الريفيين يجب ان ينزحوا الى مناطق اخرى او للمدن ، ولكن سهول المغرب ولا مدنه لا تستطيع ان تتسع من الناحية الاقتصادية لمثل هذه الهجرة فى العشرين سنة المقبلة .

لهذه الاسباب كلها ، وضعت حكومة جلالة الملك بمشاركة منظمة الاغذية والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة مشروع «ديرو» لتنمية الريف الغربى من الناحية الاقتصادية والزراعية . وقد اتفق على مدة خمس سنوات لتنفيذ هذا البرنامج تبدا سنة 1965 وتنتهى سنة 1969 ، ولكن خطورة المشاكل فرضت على المسؤولين تهيهء برامج اخرى تنفذ خلال خمسة وعشرين سنة . وقد تم تحليل تنمية الريف الغربى ايضا فى اطار التنمية الوطنية المغربية .

وهناك مشاريع اخرى مثل مجموعة الناضور للصلب والحديد خط حديدى بين طنجة ووجدة عبر الريف ، وفتح مصانع صغيرة الخ .. وهناك ايضا تفكير حول تأسيس ميناء كبير فى مدينة الحسيمة ، ووضع

الوفاة

1 في شهر رمضان ، سادس فبراير 1963 ، توفي محمد عبد الكريم في بيته بالقاهرة نتيجة سكتة قلبية ، وذلك حوالى الساعة الثانية عشرة ليلا . فجاء ابنه ادريس الخطابى بعد السحور الى بيت احمد بن المليح سفير المغرب ليخبره بالوفاة ، فذهب السفير المغربى فورا الى بيت الزعيم المغربى ليقدم تعازى جلالة الملك لعائلة الفقيد . وقد تحادث مع شقيق الزعيم وابناء هذا الاخير فى موضوع الدفن (I) . فبعث السفير برقية الى الحكومة المغربية يخبرها بالوفاة .. فأجاب جلالة الملك الحسن الثانى ببرقية الى آل الخطابى يقدم فيها تعازيه ، وبعث ايضا برقية اخرى الى سفيره «يعبر فيها عن رغبة المغرب لدفن بطله فى ارض الوطن» طالبا منه «ان يتصل بالرئيس جمال عبد الناصر ليستأذن بأن تنقل الجثة الى الرباط وسيرافقها وفد مغربى» .

وقبل طلب موعد مع الرئيس العربى ، ذهب السفير المغربى ليخبر عائلة الزعيم ، فوجد بعض افرادها ومنهم شقيق الزعيم مع عباس هويده سفير العربية المتحدة السابق فى المغرب ، ولما اخبرهم السفير المغربى بجواب جلالة الملك ، اخبره عباس هويده ان عائلة الخطابى لم تقبل تشريح

(I) يقول السفير ان عائلة الخطابى قد عبرت له عن رغبتها لدفن الجثة فى المغرب .

الجثة وتحنيطها كما تطالب بذلك القوانين الدولية بعد مرور اربع وعشرين ساعة عن الوفاة ، حتى تسمح السلطات المصرية بنقلها الى المغرب . ومهما يكن، فان ارض مصر تعتبر ايضا بلاد الزعيم الفقيد وان حكومة الجمهورية العربية المتحدة مستعدة بأن تقيم له جنازة وطنية . فحاول السفير المغربى مع العائلة بأن تنقل الجثة الى المغرب بعد تحنيطها ، ولكنه لم يستطع اقناعها بذلك ، فبعث ببرقية الى الحكومة المغربية يخبرها بتطور القضية.

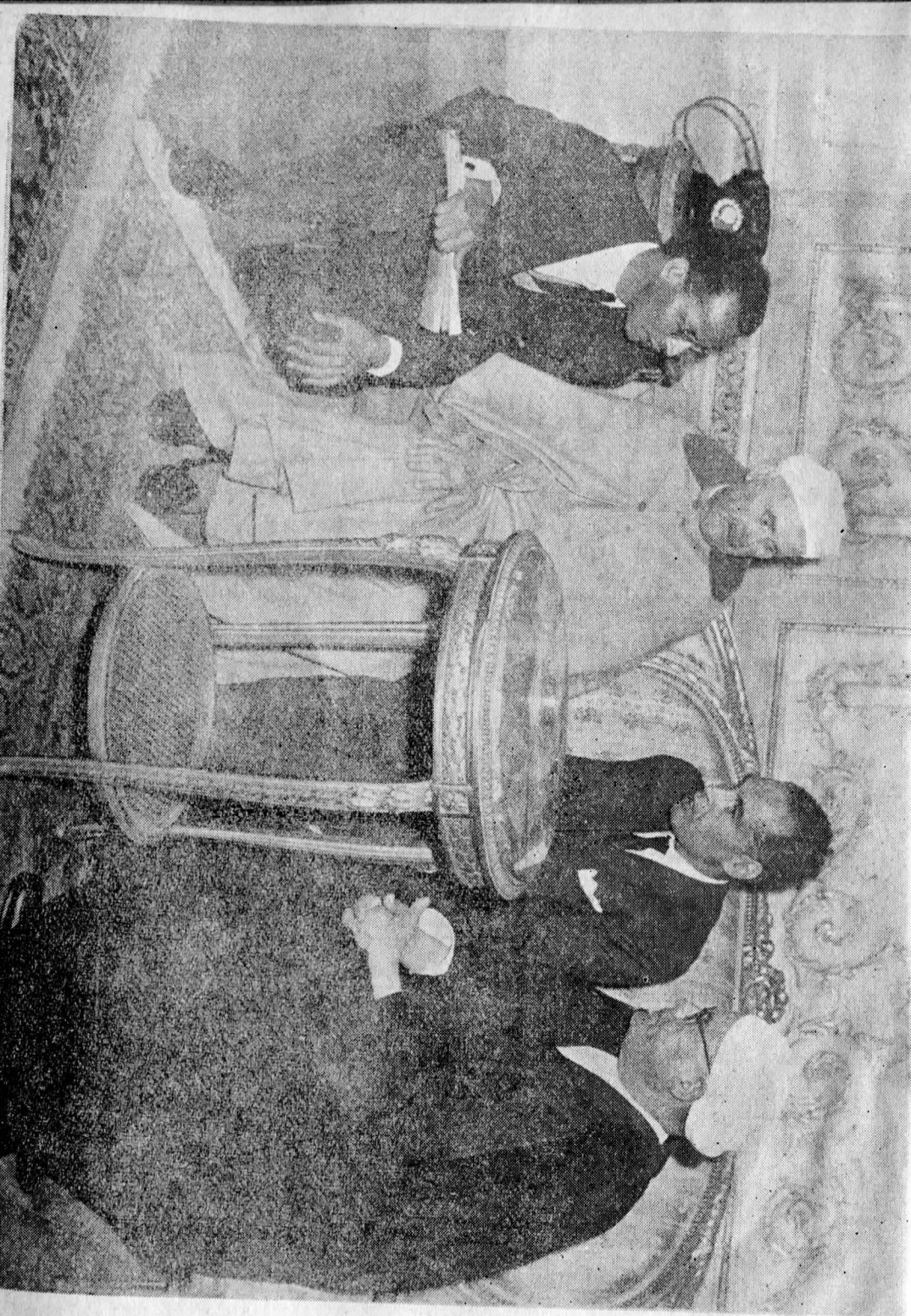
فأرسل جلالة الملك وفدا برئاسة الدكتور الخطيب وزير الصحة والحاج احمد بركاش وزير الاوقاف لتمثيله فى الجنازة . وبعث الحسن الثانى الى سفيره بالقاهرة عشرة ملايين فرنك لتسديد نفقات الجنازة وتوزيع الصدقات .

وقد اقيمت لمحمد عبد الكريم جنازة كبرى حضرها جمال عبد الناصر، رئيس الجمهورية العربية المتحدة واعضاء الحكومة المصرية والسفراء العرب والمسلمين وكثير من الشخصيات ومن الناس ، ودفن فى مقبرة الشهداء بالعباسية بالقاهرة .

وبعد بضع سنوات ، قرر محمد الخطابى ، شقيق الزعيم زيارة المغرب ، فجاء الى الرباط فى نهاية سنة 1967 . فكان ضحية ازمات قلبية جعلته مضطرا للدخول للمعالجة فى مستشفى «ابن سينا» فى الرباط . وقد زارته خلال وجوده فى المستشفى عدة شخصيات . وفى يوم 19 ديسمبر 1967 توفي شقيق الزعيم الريفى نتيجة سكتة قلبية ايضا .

وفى يوم 20 ديسمبر اقيمت جنازته ودفن فى اجدير بالريف . وحضر الجنازة وفد يمثل جلالة الملك ومن اعضائه الجنرال اوفقيير وزير الداخلية ووفود جميع الاحزاب الوطنية ومنهم عبد الرحيم بوعبيد من اعضاء الكتابة العامة للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية . والفى كثير من الزعماء الوطنيين خطبا لثناء الفقيد .

وبعد اربعين يوما ، جاءت عائلة الفقيد الى اجدير لتقيم حفلة التأبين الاربعينية . وجاء بهذه المناسبة ممثلو الاحزاب الوطنية لالقاء خطب ، ولكن السلطات المحلية منعت هؤلاء الشخصيات من الدخول الى المقبرة ولم تسمح الا لعائلة الخطابي بالدخول لزيارة القبر . وهكذا انتهت حياة هذين البطليين .



ولكن اذا امعنا النظر من الناحية التاريخية فى تاريخ العائلات المالكة التى تعاقبت على حكم المغرب منذ الادارسة الى العلويين ، وكيف تم اقضاء بعض العائلات من الحكم وصعود اخرى اليه ، نلمس ان هذه العملية كانت تنفذ غالبا فى الفترات التى يهجم فيها الاجنبى على البلاد محاولا السيطرة على حكامها ، فيقوم الشعب بقيادة عائلة تعرف بدفاعها عن الدين وتحارب الدخلاء وكثيرا ما يقودها الكفاح المسلح الى السيطرة على الحكم واقضاء الحكام الضعفاء منه .

وهذه الظاهرة حدثت للمرينيين حينما قام القادة السعديون يحاربون الاحتلال البرتغالى لبعض المدن المغربية . ففى الوقت الذى قامت فيه حرب الريف التحريرية كانت ظروف سلطان المغرب قهرية والبلاد تحت السيطرة الفرنسية الاستعمارية .

ولكن الدولة العلوية استطاعت بفضل الملك المجاهد محمد الخامس القضاء على السيطرة الاستعمارية وتحرير البلاد بعد حماية دامت ثلاث واربعين سنة حاربها الشعب المغربى باستمرار .

فقد تكون الدعاية الاستعمارية فكرت فى هذا الجانب من تاريخ المغرب وارادت تقديم البطل محمد عبد الكريم بمثابة الثائر على السلطان ، الراغب فى الاستيلاء على الحكم . فلننظر لمواقف محمد عبد الكريم ، فقد صرح للمراقب المدنى «كابرييل» : ان المسألة التى تهمنا اليوم ليست هى وجود سلطان المغرب ، ولكن المسألة التى تهمنا هى الاستقلال التام بدون تحفظ للشعب الريفى الذى هو على استعداد تام لتحقيق هذا الغرض . وانى شخصا ليس لى طموح قط ، فلا اطمع فى السلطانية ولا فى الحكم المطلق . واذا كنت اشكل عرقلة ، فانى مستعد للانسحاب لاترك مكانى لغيرى .. نريد ان نعيش احرارا مستقلين لا يحكمنا الا الله تعالى :»

ولقد عرفنا سابقا ان تحرير الريف بالنسبة للزعيم المغربى لم يكن الا مرحلة اولى لتحرير المغرب بأكمله .

وبعد استقلال المغرب اتخذ محمد عبد الكريم مواقف سياسية قد تبدو للبعض خيالية ولا تتسم بالواقعية ، وقد تبدو لآخرين متطرفة ،

فيمة محمد عبد الكريم الخطابى فى تاريخ المغرب

من جميع ما لمسناه سابقا يبرز الدور الهام الذى لعبه محمد عبد الكريم الخطابى فى السياسة المغربية والعربية والدولية من سنة 1921 الى ان توفى سنة 1963 . فقد كان ابن الشعب البار الذى ابلى البلاء الحسن فى المقاومة من اجل تحرير البلاد من السيطرة الاستعمارية ، كما كافح من اجل حرية الانسان المغربى ورفقيه وازدهاره فى اطار النظام الدستورى .

لقد استطاع محمد عبد الكريم توحيد قبائل الريف وحشد فى الحرب الريفية كل القوات المادية والمعنوية التى كانت كامنة فى الشعب . وقد وصل الاتفاق بين الافراد والجماعات فى الريف الى حد ان ذوى الثأر الذين كانوا مختلفين تأخوا وتناسوا كل ما بينهم من حزازات ، وسامحوا قاتلى آبائهم واقاربهم فى سبيل المثل الاعلى الذى بعثه هذا الزعيم النبيل فى نفوسهم ، وألبهم الدفاع عنه والموت فى سبيله ، وهذا المثل الاعلى لم يكن الا تحرير المغرب واستعادة وحدته الترابية .

وقدمت الدعاية الاستعمارية «ثورة الريف» بأنها قامت ضد سلطة جلالة السلطان وللخروج عن طاعته ، فما هو مبلغ هذا الادعاء من الصحة ؟

لقد صرح محمد عبد الكريم بعد عودته من المنفى الى مصر «بأن ثورة الريف قامت ضد الاستعمار الاسبانى والفرنسى ، وهى تعتبر حربا تحريرية شنها الشعب المغربى ضد السيطرة الاسبانية والفرنسية على المغرب» .

وقد تناسب جماعات اخرى . ان الحديث فى هذا الموضوع يفتح الباب لافتراضات متعددة ولا نهاية لها . فكل ما يستطيع المرء ان يقول فى هذا الموضوع ان محمد عبد الكريم بصفته زعيما له مناصروه فى المغرب ومعارضوه ، قد وصل فى اجتهاده وحسب تجاربه الخاصة الى اتخاذ مواقف سياسية من النوع الذى اتخذه .

فلننظر الآن فى الموقف الرئيسى الذى اتخذه اثر اعلان استقلال المغرب ؟ لقد قال : «انه لا يعود الى المغرب الا اذا لم يبق فوق التراب المغربى اى جند اجنبى» .

فى 1956 ، كانت فى المغرب قواعد فرنسية وامريكية ، وقد عمل جلالة الملك محمد الخامس وجلالة الملك الحسن الثانى منذ استقلال المغرب من اجل جلاء جميع القوات الاجنبية من ارض الوطن ، وتحقق الجلاء بعد بضع سنين من تاريخ الاستقلال بفضل عمل جلالة الملك محمد الخامس وحكومة عبد الله ابراهيم ، الا ان الحكومات المغربية المتعاقبة وافقت على بقاء بعض العسكريين الاجانب ، وذلك لاسباب فنية محضة تحتاج اليها القوات المسلحة الملكية . وهناك عدد كبير من بلدان العالم الثالث يوجد فيها عسكريون اجانب من هذا النوع . وان فى المغرب احزابا توافق على هذه المساعدة الفنية واخرى تطالب بالاستغناء عنها .

فاعتقد ان الاحتلال الى يومنا هذا لبعض المناطق المغربية مثل ايفنى ووادى الذهب ومليلىا وسبتة والجزائر الجعفرية من طرف اسبانيا هو الامر الذى كان يقلق محمد عبد الكريم ويجعله يفكر انه من العار الرجوع الى بلاده التى غادرها سنة 1926 ، لايجاد مناطق مغربية يحتلها الاستعمار بالرغم من الكفاح المرير الذى خاضه الشعب المغربى بقيادة ملكه .

فى هذه النقطة ، فان جلالة الملك محمد الخامس وجلالة الملك الحسن الثانى والحكومات المغربية المتعاقبة والراى العام المغربى بأكمله ، متفقون على ان الوجود الاستعمارى فى ارض الوطن شئ غير مقبول ويجب القضاء عليه ولكن سياسة الحوار المغربى الاسباني التى اتبعت الى يومنا هذا لم يستطع المغرب بواسطتها الا استرجاع منطقة طرفاية التى كانت خاضعة

لاسبانيا . ان الراى العام المغربى يسعى من اجل تحرير هذه المناطق لا سيما فى الوقت الذى اصبح فيه التنافس الامريكى السوفياتى قويا فى البحر الابيض المتوسط .

وقد اتخذ محمد عبد الكريم موقفا سياسيا آخر حينما قدم جلالة الملك الحسن الثانى مشروع الدستور الى الاستفتاء فى دجنبر 1962 ليقول الشعب كلمته فيه . فصرح محمد عبد الكريم لمراسل صحيفة «التحرير» المغربية لسان حال «الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية» ان الدستور يجب ان يضعه مجلس تأسيسى منتخب ليكون شرعيا حسب رايه . فلا اريد هنا ان ادخل فى جدال فى هذه النقطة ، ولكن هناك فى المغرب من ايد هذه الفكرة ، وهناك من اعتبرها غير معقولة نظرا لظروف المغرب الاجتماعية والسياسية . فكل ما استطيع ان اقول فى هذا الموضوع ان محمد عبد الكريم كان يتشبث دوما بالنظام الدستورى . ولقد سبق ان اوردنا ما كان يفكر فيه .. نريد ان نعيش مستقلين لا يحكمنا الا الله تعالى ؛؛» (II) وقد روى علال الفاسى فى كتابه «الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى» ما يأتى : «لقد صرح لى الامير فى حديث بيننا ان الحركة التحريرية فى الريف كانت ذات اتجاه ديموقراطى يرمى لتحسين حالة الشعب فى الوقت الذى تعمل فيه للذود عن كيانه وحماية حوزته ، ولم يكن تأسيس «الجمهورية الريفية» عدولا عن فكرة الملكية فى نظر من قاموا من زعماء الريف ، ولكنهم فى الحقيقة لم يكونوا يستطيعون الكلام باسم ملك المغرب الذى جعلته ظروفه القهرية فى منطقة النفوذ الفرنسى ، ولم يريدوا ان يقعوا فى الخطأ الذى وقع فيه الهبة ووالده ماء العينين حينما اعلنا نفسيهما ملكين بعد ان كانا مخلصين للعرش ، والمدافعين عنه ، ولذلك فقد وجدوا حلا وسطا هو تأسيس نظام مؤقت يمكنهم من تنظيم الادارة وتدريب الجمهور على ان يحكم نفسه بنفسه ، وحتى اذا ما تم التحرير الكامل لسائر ابناء الوطن سلموا البلاد لصاحب العرش ، ولم يطلبوا بآكثر من تطبيق نظام دستورى يحقق رغبات الشعب فى مراقبة اعمال الدولة والتعاون على تسييرها» .

(I) تصريح محمد عبد الكريم للمراقب المدنى الفرنسى «ليون كابرييل»

لقد اتخذ محمد عبد الكريم موقفه بخصوص الاستفتاء على الدستور نتيجة تجاربه الخاصة ، وله الحق فى ذلك لكونه مواطنا مغربيا وزعيما وطنيا ، وقد قال رايه بحرية واخلاص وهو بالقاهرة .

وقد وقف مواقف اخرى اثارت ردود فعل مختلفة . اعلن محمد عبد الكريم كما راينا معارضته لمفاوضات «ايكس ليبان» بخصوص استقلال المغرب ، وهاجم القادة التونسيين لما قبلوا فتح مفاوضات مع فرنسا على اساس الاستقلال الداخلى ، وهاجم الحكومة الجزائرية المؤقتة لما دخلت فى مفاوضات مع فرنسا فى «ايفيان» ، واعتبر ان زعماء افريقيا الشمالية لم يكونوا اوفياء لميثاق تحرير المغرب العربى . كما انتقد بعض جوانب نظام الثورة المصرية .

فى هذا الموضوع يقول بعض الناس ان محمد عبد الكريم لم يكن رجلا سياسيا يسعى من وراء عمله الى التوصل الى الحكم ، لهذا كانت مواقفه السياسية تتسم بالصراحة والتطرف والعصبية فى بعض الاحيان ، وقد اغضبت كثيرا من المسؤولين فى افريقيا الشمالية لما سمعوا عنها .

ويقول عبد الله ابراهيم فى هذا الموضوع : «ان محمد عبد الكريم كان صوت ضمير يعبر عن مشاعر الجماهير الشعبية ويفكر مثلها» .

ومع ذلك فقد تبين من خلال كفاحه وجهاده انه رجل يتشبث بمبدأ الحوار الصريح ، فكان منطقيا مع نفسه ولم يتزعزع عن مبادئه التى آمن بها منذ اليوم الذى قام فيه ضد الاستعمار ، اذ ان الحرب الريفية تمسكت بوحدة التراب المغربى ، وكانت ترمى الى امرين : استقلال البلاد ووحدة ترابها وتمتعها بالحكم الدستورى ، وقد ظل هذان الامران غاية كل الوطنيين المغاربة منذ فجر القرن العشرين الى اليوم .

فقد كتب محمد عبد الكريم صفحة مجيدة فى تاريخ المغرب يحق لكل مغربى وعربى ومسلم وللانسان فى العالم الثالث ان يفتخر بها . ولانه لمن دواعى السرور ان يجد المرء فى كل عواصم العالم فى خزائنها العامة : فى بيجن وفى طوكيو ، وفى باريس ، وفى موسكو ، وفى واشنطن ، وفى دلهى الجديدة ، وفى لندن ، وفى مدريد ، وفى القاهرة مستندات تروى قصة

البطل المغربى الخالدة ودوره كرجل العمل الذى كان لا يعتبر السلطة استعلاء ولكنها تفاعل مع الشعب . لهذا فان الشعب المغربى يعتبره من ابطاله الابرار الذين ضحوا فى سبيل تحريره وازدهاره .

سلا 15 ماي 1968

